



٨١٩

ت. س

(تجريد حواشي المطول للسيد الشريف ، للمولى عصام الدين ؛
تأليف السندی، حبيب الله بن صلاح الدين ؟ ، كتب
في القرن الرابع عشر الهجري تقديرا .

١٤ ق ٢١ س ١٨x٢٥ سم

٦١٨

نسخة حسنة حديثة ، ناقصة الآخر ، خطها حديث
١ - البلاغة العربية أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ
ج - رسالة في البلاغة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ أَحْمَدُ اللَّهُ عَلَيَّ
 نِعْمَهُ الْوَاقِيَهُ وَأَشْكُرُهُ عَلَيَّ مِنْهُ الْكَافِيَهُ وَأَصْلِي عَلَيَّ جَبِيْبِهِ الْجَامِعِ
 لَأَشْنَاءِ الْقَضَائِلِ بِحَمْدِ الْمُبْعُوْثِ رَحْمَةً لِلْأَوَّلِ وَالْآخِرِ وَعَلَيَّ إِلَهَ الدِّينِ حَارِزُوا
 أَكْرَمَ السَّمَائِلِ وَأَصْحَابَهُ الَّذِينَ فَازُوا بِأَجْمَلِ الْخَصَائِلِ يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ
 اللَّهِ وَفَضْلِهِ الْمُبِينِ الْفَقِيرُ حَبِيْبُ اللَّهِ بْنِ صَلَاحِ الدِّينِ الْحَنْفِي مَذْهَبِ السَّنَدِي
 بِلَدِ الْمُلْكِيِّ مَوْلِدِ الْمَدَنِيِّ مَسْتَأْذِنُ مَوْطِنِ أَصْلَحِ اللَّهِ حَالَهُ وَحَقَّقَ أَمَالَهُ مَا ظَفَرَتْ
 بِالنَّسْخَةِ الَّتِي صَحَّحَهَا بِقَلَمِهِ الْمُنِيفُ مِنْ حَوَاشِي الْمَطْوَلِ لِلْسَيِّدِ الشَّرِيفِ أَفْضَلِ
 الْعُلَمَاءِ الْمُنَازِحِينَ مَوْلَانَا عَصَامُ الدِّينِ نَعْمَدُهُ اللَّهُ بِفَقْرَانِهِ وَأَسْكَنَهُ فَيْحَ جَنَانِهِ
 وَقَدْ عُلِقَ عَلَيَّ هُوَ أَمْسُهَا حَوَاشِي مُقِيدَةٌ وَعَوَاشِي وَزِيْدَةٌ أَحْبَبْتُ أَنْ أَجْرِدَهَا
 فِي هَذِهِ الْأَوْرَاقِ لِنَتَشْرِيبِ الشُّتْلَيْنِ فِي الْأَفَاقِ فَيُعْقِنِي سَهْلًا كُلَّ طَالِبٍ
 وَطَرَهُ وَيَلْخُذَ مِنْهَا كُلُّ مُعَلِّمٍ أَرَبَهُ وَيَتَذَكَّرُونِي فِي دُعَائِهِمُ الْمُسْتَجَابِ وَتَنَائِهِمُ
 الْمُسْتَطَابِ وَبِاللَّهِ الْمُسْتَعَانَ وَعَلَيْهِ النَّظَرَاتُ يَرِيدُ أَنْ اخْتَصَّاصُ
 يُقَالُ لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ ارَادَ ذَلِكَ لَوْلَا يَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ أَنْ اخْتَصَّاصُ الْحَمْدَ يَسْتَلْزِمُ
 ثُبُوتَ جَمِيعِ الْحَمْدِ لَهُ تَعَالَى بَلْ يَرْتَدُّ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ فَلَا يَكُونُ جَمِيعُ الْحَمْدِ
 لَهُ تَعَالَى بَلْ يَرْتَدُّ إِلَى ذَلِكَ فَلَا يَكُونُ جَمِيعُ الْحَمْدِ رَاجِعَةً إِلَيْهِ دُونَ أَنْ
 يُقَالَ فَلَا يَكُونُ جَمِيعُ الْحَمْدِ مُحْتَضَةً بِهِ قُلْتُ ثُبُوتُ جَمِيعِ الْحَمْدِ فِي قُوَّةِ الْأَخْصَاصِ
 قَضَائِلُ وَلَا خَفَافِي صِحَّةُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ ذَلِكَ وَيَكْفِي فِي جَمْعِ شَيْءٍ مُرَادُهُ
 مِنَ اللَّفْظِ أَحْتَمَالُهُ ذَلِكَ نَعَمْ يَكُونُ لِلْعِبَارَةِ أَحْتَمَالُ آخَرُ أَنْ اخْتَصَّاصُ
 جِنْسِ الْحَمْدِ فَإِنْ قُلْتُ اخْتَصَّاصُ جِنْسِ الْحَمْدِ كَيْفَ يَسْتَلْزِمُ اخْتَصَّاصُ
 جَمِيعِ الْحَمْدِ وَحَصْرُ الْجِنْسِ ضَمِيمٌ مُقِيدٌ لِحَوَازِ مَخَاطِبِ يَتَوَهَّمُ اشْتِرَاكُ الْجِنْسِ
 بَيْنَهُ تَعَالَى وَبَيْنَ غَيْرِهِ بِخِلَافِ حَصْرِ جَمِيعِ الْفُرَادِ إِذَا لَا فَايْدَةَ لَهُ أَذْ لَا يُوْجِدُ *
 مَخَاطِبُ

مَخَاطِبُ يَعْقَدُ ثُبُوتَ جَمِيعِ الْحَمْدِ لِقِيَرِهِ تَعَالَى قُلْتُ لَا نَسْلَمُ أَنْ فَايْدَةَ الْحَصْرِ
 الْحَقِيقِيِّ رَدَّ اخْتَصَّاصِ الْمَخَاطِبِ وَلَوْ سَلِمَ فَمَقْرَفٌ بَيْنَ اخْتَصَّاصِ جَمِيعِ الْحَمْدِ وَ
 حَصْرِهَا فَإِنَّ فَايْدَةَ الْحَصْرِ هُوَ الرَّدُّ لِأَفَادَةِ الْاِخْتَصَّاصِ وَلَوْ سَلِمَ فَإِنْ مَنْ اعْتَقَدَ
 أَنَّ بَعْضَ الْحَمْدِ مُحْتَضَةٌ بِغَيْرِهِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى وَغَيْرُهُ فَإِنْ قُلْتُ مَعَ الْمَلَامَةِ
 بَيْنَ النَّصْرِ بِاخْتَصَّاصِ جِنْسِ الْحَمْدِ بِسَبْحَانِهِ وَالْحُكْمُ بِاخْتَصَّاصِ الْحَمْدِ
 كُلُّهَا مَسْنَدٌ بِعِنَافَةِ هَذَا الْحُكْمِ الْقَاعِدَةُ وَتَضَلُّبُهُ فِي الْاِعْتِزَالِ نَعَمْ لَزِمَ اخْتَصَّاصُ
 الْحَمْدِ وَهُوَ لَا يَدْرِي هُوَ أَيْ مَذْهَبُهُ وَتَضَلُّبُهُ فِيهِ جَعَلَ ذَلِكَ
 الْحَمْدَ أَيْ ذَلِكَ النَّوْعَ مِنَ الْحَمْدِ وَهُوَ الْحَمْدُ عَلَى أَعْمَالِ الْعَبْدِ أَيْضًا أَيْ كَمَا أَنَّ
 مَحْمُودَهُ تَعَالَى رَاجِعَةٌ إِلَيْهِ أَوْ كَمَا أَنَّ ذَلِكَ النَّوْعَ مِنَ الْحَمْدِ رَاجِعٌ إِلَى الْعِبَادَةِ مَحْمُولًا عَلَى
 الْكَامِلِ بِجَمْعِ بَاعِ الْحَمْدِ هُوَ نَزْلَةُ الْعَدَمِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْحَمْدَ وَارَادَ الْكَامِلَ وَهُوَ أَنْ
 مَحْمُولٌ فِيهِ أَنْ يَحْصُلَ الْمَزِيْفُ لَيْسَ بِالدَّلِيلِ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى وَزِيْفُهُ
 وَارْتِضَاهُ أَيْ زِيْفُ بَعْضِهِ وَارْتِضَا بَعْضُهُ أَذْ جَمِيعُ مَا ذَكَرَهُ لَيْسَ مَزِيْفًا وَلَا مَرْدُودًا
 أَوْ الْمُرَادُ مَا زِيْفُهُ وَمَا ارْتِضَاهُ عَلَى حَذْفِ الْمَوْصُولِ وَهُوَ شَائِعٌ فِي الْكَلَامِ
 مَا مَعْنَى التَّعْرِيفِ لَا يَحْتَفِي أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّؤَالَ عَنْ مَعْنَى
 تَعْرِيفِ الْحَمْدِ لَا عَنْ مَعْنَى تَعْرِيفِ اللَّامِ مُطْلَقًا وَلَا لِرَقْعِي مَا مَعْنَى تَعْرِيفِ اللَّامِ
 فِيهِ فَالَّذِي يَدُلُّ إِذَا عُرِفَتْ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ شَيْءٌ فِي كَلَامِهِ عَلَى أَنَّهُ مَنَعُ الْاِخْتِلَافِ
 اسْتِغْرَاقٌ فَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ جَعَلَ الْحَمْدَ مَحْمُولًا عَلَى الْجِنْسِ دُونَ الْاِسْتِغْرَاقِ
 مِنْ غَيْرِ مَنَعُ مَا لَحِظَ عَلَى الْاِسْتِغْرَاقِ أَنَّهُ صَرِيحٌ بِالْجِنْسِ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِيهِ
 أَنَّهُ قَدْ بَطُلَ تَعْرِيفُ الْجِنْسِ عَلَى الْاِسْتِغْرَاقِ عَلَى أَنَّهُ يَصْدُقُ بِبَيَانٍ مَعْنَى
 اللَّامِ وَالْاِسْتِغْرَاقِ سَتَفَادُ مِنَ الْمَقَامِ وَالسَّبَبُ لَوْ تَمَّ هَذَا السَّبَبُ
 لَمْ يَتَمَّ عَلَى عُمُومِهِ مَا قَالُوا أَنَّ تَعْرِيفَ الْجِنْسِ فِي الْمَقَامِ الْمَخَاطِبِ مَحْمُولًا عَلَى

قوله ص

ضيا

الاستغراق بل يكون ذلك مخصوصا بما اذا لم يقصر ارادة الجنس مقام الا
 استغراق بالقرابن اذا تحققت القرينة لا يشترك مقتضاها بارادة معني
 لا يحتاج فيها الى القرينة بل يقول ارادة الجنس محتاج فيها الى الغاء القرينة
 قلت الاختصاصات لك ان تغلب هذا فنقول الاختصاصات متلازمات فان كان
 المقصود اختصاص الافراد وهو الاستغراق فالامر ظاهر وان كان اختصاص
 الجنس فقد جعل اختصاص الافراد دليلا على اختصاص الجنس وسلوك طريقة
 البرهان فن من البلاغة والجواب ان هذا الاستدلال من الجزئي على الكلي وكلي
 اخر ثم ان اختصاص الافراد لا يثبت الا باختصاص الجنس فانما لا نقول من
 اختصاص الافراد الابان نقول الحمد لا يتعلق الا بالفاعل المختار الذي صدر عنه
 وهو الله تعالى كما هو مذهب اهل الحنف وظاهر من هذا انه لا وجه للاستدلال
 باختصاص الافراد على اختصاص الجنس فالامر ظاهر لما ان السابيل ادعي
 ان المصريح خير من الضمني فقوله فالامر ظاهر مبني على الالتزام والجدل واليردان
 الامر ليس ظاهرا اذ يتجه انه لو ارد الاستغراق مع كون المقصود اختصاص
 الجنس كان في افاده اختصاص الجنس سلوك طريق البرهان والمقام
 الخطابى نحو المقام الخطابى المعنى للمبالغة يرجع ارادة الجنس لان في ارادة
 الاستغراق عموم الحكم الذي هو مظنة التخصيص لانه ما من عام الا وقد خص
 منه البعض وارادة الجنس بري عن المظنة المذكورة فتأمل في مقام
 تخصيصه لحيث ان مقام تخصيص الحمد يمنع ارادة الاستغراق اذ لا يكون ردا
 لا اعتقاد مخاطب فضلا عن ان يكون اولي بالاستغراق من كل مقام وبطلانه
 اظهر من مفهوم الحقا الظاهر على كل احد او بطلانه اظهر من كل خفي فلا خفاء في
 بطلانه من وجه والا كان اظهر من نفسه لكننا قد راجعنا الى تقدير

المبتدأ

المبتدأ لان هو حسي عطف على خبرانه ولي ذلك فالمبتدأ موجود والاولي تقدير
 مقول لان عطف الانشاء على الاخبار وقع في محل لها من الاعراب واختار الخالي
 في حواشي شرح العقابيد منع كون وهو حسي اختيار لبيانته لجواز كونه انشا
 التوكيد وبعد تسليم منع عدم صحة عطف الانشاء على الاخبار اذا جعل عطف القصة
 على القصة من غير ملاحظة الانشائية والاعرابية انه مقول في حقه انما
 يكون الامر فيما ذكره الشارع هيئتنا في الاستصحاب لو كان حقيقة تقدير وهو
 مقول بينا لا يصعب بيانه ثانيا انه معطوف يمكن تقدير اختيار العطف على
 حسي الجواب بمثل ما سبق بان يقال على تقدير العطف على حسي عطف على الخبر
 فيكون في حكمه فكما يجب تاويل الجملة الانشائية الواقعة خبرا بمقول في حقه كذا
 يجب تاويل المعطوف على الخبرية فيكون تقدير الكلام وهو حسي ومقول في حقه
 نعم الوكيل فمن قبيل عطف مفرد متعلقه جملة انشائية على مفرد اخر
 اسمه مبتدأ المسيح خبر عيسى خبر ثاب بن مريم خبر ثالث فمبنى الكلمة بالقلب
 والاسم والكنية اي قالوا حسبنا الله متعلق بالمنفي او المثبت تصوير له
 لكن لم يرد في التصوير شي على ما سبق ذكره فلا فائدة وليس هذا الجواز
 مختصا بالحق الاختصاص ومحسن العطف انه من قبيل عطف الملقوط على الملقوط
 والالفاظ متساوية الاقدام انشا واخبار ابل افراد او تركيبا اذ لا يشك
 لواقفي عدم الشك في حسن زيد ابوه صالح وما افسقه جوار العطف لا اتقني
 عدم الشك في حسن ابوزيد صالح وما افسقه جوار العطف اذ الحسن هو شدة
 ارتباط الخبر عن صالح الاب والتعجب عن فسقه وذلك لا يتفاوت يكون المعطوف
 ماله محل من الاعراب ولا كما لا يخفى فيمنه لا يصح اشتراط ان يكون المعطوف
 والمعطوف عليه محل من الاعراب والذي جراه على ذلك الذي جراه اطلاق

بطلانه
 من أن يخفى أي أظهر

المقدمة علي جزء الكتاب واندفاع الامرين من قريع ثبوته لا لاثباته ان
 السكاكي اورد له لم يورد السكاكي في اخر البياض بيان غاية العلوم الثلاثة بل تعريف
 الفصاحة والبلاغة والمقدمة في هذا الكتاب بيان الغاية ويظهر لك منه
 يقال عبارته في شرحه للشمسية وهي ههنا الامور الثلاثة فالناقشة معه لسقم
 الكتاب علي انه يحتمل ان يكون بيان الثلاثة بالحدود والغاية والموضوع سامحه
 لتزليل اللفظ منزلة المعنى الامقدمة الكتاب فيه ان غاية الامر ان لا
 يكون حد العلم وغايته وموضوعه عنده مقدمة العلم ويكون ما ذكره في شرح
 الرسالة مخالف للتعين مقدمة العلم ههنا ولا يلزم منه ان لا يثبت عنده مقدمة
 العلم لجواز ان يكون مقدمة العلم عنده التصور بوجه ما والتصديق بعبادة ما
 زيادة نوضح بحيث يتكشف لك تلك الغايات اشار اليها الشارع بقوله احتاجوا
 في النقض عنها الي تعلق ان اسما العلوم ليس اطلاق اسما العلوم المدونة
 علي المعلومات وعلي ادراكها مطلقا بل بشرط حصولها عن ادلتها وجعل قوله كما
 ينبئ عنه تعييد ابعيد تصديقية هي الوقوعات وتصويرية
 هي باقي اجزاء المسئلة تصديقية وتصويرية هذا مبني علي جعل
 المبادي داخله في العلم وعلي جعل المبادي للعلم بمعنى التصديق العلوم كما
 ان المبادي للعلم بمعنى المسائل المقدمات علي بصيرة يستفاد منه ان
 المراد مما يتوقف عليه الشروع في العلم المبادي والمسائل علي خلاف ما يستفاد
 من قول الشارع ما يتوقف عليه مسائله لكن المختار عنده ان العلم هو المسائل
 وعد المبادي منه سامحه كما هو المشهور في افعال كما هو المشهور في افعال
 مخالفة الشارع كما هو ويستفني عن تفصيله الذي لا يدمنه اذا المتبادر من
 عبارته ادراك معان اخرى تصورية هي مبادي الامور التصديقية علي
 طبق

طبق ما يتوقف عليه المسائل وليس بصحيح بل التصوري تصور العلم والتصديقي
 التصديق بالغاية والموضوعية ان يعبر بالالفاظ عن المعاني بخلاف ما اذا
 لم يفعل ³ اريد ان يعبر عنها بها تذكير او تذكرا او ما عن النقوش الدالة عن النقوش الممينة
 كما قال في الالفاظ لان كتاب المفتاح لا يتفاوت بتفاوت نقوشه باختلاف انواع الخط
 من العبري والتركي بخلاف اختلاف الالفاظ واما عن النقوش الدالة واما عن
 النقوش الدالة علي الالفاظ بلا واسطة وعلي المعاني بنسب تلك الالفاظ ⁴ تأمل
 والنقوش الظاهر والنقوش وكونه عبارة عن المعاني من حيث انها مدلوله
 لهما احتمال آخر فلكون الكتاب عبارة عن المعاني ثلاث احتمالات ويريد بالنظر اليه
 اقسام المركب من الثلاثة او الاثنين منها فعليك بالنسبة لاقسام وهذا
 مفهوم كلي مختص به ان الكتاب ان كان عبارة عن المعاني كان المناسب ان يكون
 المقدمة التي هي جزء منها عبارة عن مجموع معان مخصوصة كسائر اجزائه ويكون
 عبارة عن جميع معان مدلوله لهذه الالفاظ يتوقف عليها الشروع فلا يلزم جعله
 من حصر الكلي في الاجزاء وايضا المقدمة التي هي جزء الكتاب لا تنحصر فيما يتوقف عليه
 والالفاظ ببعض ما يذكر فيه خارجا عنه فطاعة قيل لان معنى القسم الثالث
 طائفة من المعاني جعل قسمها مذكور في المرتبة الثالثة من المفتاح فالجواب
 هو الثاني اي الجواب ان المراد ان المقدمة متحصرة في كذا ولا يخفى ان المركب من الالفاظ
 والمعاني لا ينحصر في المعاني الا ان يتكلف بان المراد حصر المقصود من المركب
 وكذا الاخير سقوط الاخير خفي لان المعاني وغيرها بعض ما يذكر في بيان العلمين
 وبعض هذين العلمين وهي مطروقة فيه بحيث لا تنفريده افاد ان
 الالفاظ مطروقة لبيان المعاني لان طرفي الالفاظ آه يصح ان يقال طرف
 الالفاظ هو المعاني بناء علي ان الالفاظ تزيد بزيادةها وتنقص بنقصانها فان اللفظ

قوله ص

المحرر هـ

انما يورد بقدر المعاني فكان المعاني قالب يصب فيها الالفاظ ولم يدعوا حصر
 عقليا مانع لا يحد في دعوي الحصر العقلي بل يمنع دعوي الحصر الاستقرائي ايضا
 لظاهر ترك وصف الحصر العقلي وتوجيه حصرهم في الثلاثة والاربعية بحصر ما يدرون
 وبعد لا بد ان يراد ما شاع ذكره والافق صرح في حواشي رسالة التمسبه بانهم
 يذكرون تسعة امور نظرا الى تاخر الغاية ونظرا الى ان المقاصد اهم علي
 العام اي علي معني العام الخاص والعام وصفات للفظ قريبة لذلك دفع
 لان يقال لا يفهم من المفرد المشترك معني ويحذف ككلام في مقابلة قريبة علي
 ما يراد به فلا يصلح ذكره في مقابلة الكلام قريبة لما هو المراد ووجه الدفع انه اشهر
 فيما يقابل المركب بحيث يفهم منه عند الاطلاق بلا طلب قريبة فبعد قصد هذا
 المعني منه يصرف الكلام عن معناه الحقيقي ومية نظر لانه وان سلم ان المفهوم منه
 عند الاطلاق ما يقابل المركب المفهوم منه عند ذكره في مقابلة المثني والمجموع ما
 يقابلها فلا يصرف الكلام عن حقيقته بل الكلام يعرفه عما يتبادر منه فلا بد في ارادة
 العام من الكلام من قريبة اخرى والالافهم المراد من المفرد ايضا تامل ويجل بدونها
 يمكن ان يجاب عنه بان البحث في الفن عن الكلام البليغ والفرص بالفصاحة لتوقف معني
 البلاغة عليه ويكفي في معرفة البلاغة جعل فصاحة المفرد خلوصه من تناثر الحروف
 والفرابة ومخالفة القياس لان تناثر الكلمات في الكلام لان الكلمات اجزؤه فيكفي في
 معرفة فصاحة الكلام معرفة المفرد بما ذكره والاوجه ان يجعل المفرد بمعني ما لا يدل
 جز ولفظه علي جزء معناه ويكفي في معرفة فصاحة الكلام معرفة فصاحة المفردات
 بهذا المعني بان الخلو لازم لو كان التعريف باللازم غير المحمول لقصد المباعدة
 لم يكن للشامع وعدم الاحتياط غير محمول كون الخلو غير محمول علي
 الفصاحة بمعني كون اللفظ جارا يا آه بديهي لا يمكن انكاره فذكره الشيخ في صورة

قوله ص

خ الش

الدليل

خ من ٥ الدليل لا يكون الامتياز كما ذكره في الايجاب ساقط عنه تامل بمترلة الجنس لان
 المشتقات مفهومات اعتبارية لدخول النسبة فيها والجنس في المشهور انما
 يستعمل في المقاييق الموجودة على ما نبه عليه في حواشي المتوسط وقوله فانه
 يصح المثني حركة مخصوصة بتاعلي عدم الفرق بين الحركة والحرك في المعني والا
 فالأخذ في المتحرك الحرك لا الحركة ومع ذلك المحمول فيه الحركة المحصورة لا الحركة
 مطلقا الا ان يقال حمل الاخص يستلزم صحة حمل الاعم ثم استلزم حمل المشتق
 علي المشتق استلزم حمل المأخذ علي المأخذ اذ كانت احدهما بمنزلة الجنس للآخر
 غير بين كما انه بعد ثبوت الانحصار فيه غير بين لعدم ظهور الفرق بين كون احدهما
 بمنزلة الجنس الفصل الاخر تامل المشي حركة الظاهر تحرك مخصوص ففيه
 مسامحة باليس محمول عليه فيه انه يمكن تصحيح التعريف بتقدير ذو والتأ
 باعتبار حذف ذو ولقصد المباعدة بالايدي في صورة الحمل وخلصت لغته عن
 اللمنة فعلي هذا ينبغي ان تكون فصاحة المتكلم ايضا امر اعم مما عاين انه لم يقل
 به المص ايضا قلت وما يمنع المنع ضعيف لانه يبعد ان يهمل السكاكي
 تلخيص مفهوم الفصاحة مع انه تصدي للتكلم فيها فالظاهر ان ما ذكره تلخيص
 منه لمفهوم الفصاحة وانما قال من علاماته اشارة الى وجه جملة مفهوم الفصاحة
 وهو ان يجعل مفهوم لفظ بحسب الاستعمال ومشاهدة للوارد ما هو من علامات
 الشيء فيظن انه مفهوم اللفظ ولا سبيل الى الوصول الي تعيين مفهوم اللفظ
 من هذا فان السكاكي انه فيه ان السند لا يصلح مسند الان كون الفصاحة
 حقيقة في الجرائد المذكور لا ينافي جملة من علامات الفصاحة واكثر لا فائدة
 في قوله واكثر بل محل ان تعريف المبتدأ اكثر من تنكيره والتكثير ليس غير فصيح
 او علي تاويل فان الفصاحة كونها معروفا مفعول للتعريف معني كانه قبل تعريف

٣ لآخر وكوله بمنزلة ص
 مح

الفصل في المفرد لخصه وان احوجك لخواججك الى تقدير احوجك
 الى صرف اللفظ عما هو الظاهر من غير تقدير كما في حمل كلام الشارع على ما ذكره بعض
 الادبا وان تكلف للشئ هو هناك تحقيق انشبه بنظر الفيل ولا يبعدونه
 من الايجاز لان الحصول والكون بفهم من الطرف من غير تقدير ويمكن ان يتكلف للشارع
 انه اشار الى ان الطرف يرتبط باعتبار الكون الذي تضمنه قبل الصواب لوقيل
 في معناه اطلب البعد لتعرفوا قدر علي ما قيل النعمة بمجولة فاذا افقدت عرفت
 علي انكشاف جليلة حاله وبعد ان لم يعلم جليلة الحال فالاحق بالاعتبار ما هو
 ابعد من التكليف في ادخال السكب تحت الطلب بناء علي ان الصواب هو الرفع ثم المقيد
 ما يكون صاحبه بمعرفة حال الشارع اقرب والظاهر حينئذ مع توجيه الشيخ نامل
 لا يلزم المساواة فيه نظرا لان الايجاز والمساواة يقتضي للمقايير في
 المفهوم وانت تعلم ان تفريع قوله فمقتضي الحال الخ اقول يمكن ان يكون المقصود
 من التفريع ان مقتضي الحال ليس ما يوجب الحال بحيث يمنع انفكاكه عن الحال
 كما يقتضيه لفظ مقتضي بل ما يقتضيه البليغ مناسبا للحال ولفظ الافتضا بمبالغة
 وتشبهه علي ان البليغ التزمه جدا وجعله نتيجة له لا يستلزم دعوى الاتحاد
 الخ اقول اما ان يراد بقوله فمقتضي الحال هو الاعتبار المناسب الحكم بالمفهوم على المفهوم
 فالنتيجة الاتحاد في المفهوم واما ان يحكم علي كل من افراد المفهوم بالمفهوم فذلك لا يدل
 علي المساواة بل يجوز ان يكون المفهوم المحمول اعم الا ان يقال تدفع اعمية المحمول حقيقة
 الفصل بقي ان كون الحكم علي المفرد محتملا للاتحاد فهو ما محل خفاء في التفريع نظرا لانه
 اما ان يراد بالاتحاد مفهوما او المساواة وشي منهما بخصوصه لا يتفرع وارادة ما يشتملها
 غير ظاهرة تسمي علما اجماليا في العلم الاجمالي لا يخص بصاحب قوة الاستحضار بل
 من علم النجوى انه علم باصول يعرف بها حالة اجمالية الا انرا ليست مبدءا للتفاضل فالعلم

الاجمالي

الاجمالي الذي هو مبدأ التفاضل انما يكون لصاحب الملكة لترجيح بل لا يصح
 متعلق للعلم ولذا اختارهما الشارع والاحتياج الي تقدير المتعلق لان العلم المدون
 ليس مطلق الادراك بل ادراك هو التصديق بالاصول والخصوصية الماخوذة
 فيه حاصلة من المتعلق فلا بد من ملاحظته وارادته واذا انقرد ان المراد بالعلم
 التصديق المخصوص فني كون الادراك المخصوص معني حقيقيا لا محالة بغير بل الظم
 ايضا انه اما عرفية او مجاز مشهور من قبيل اطلاق العام علي الخاص نامل فلا بد
 من تقديره اذ لو لم يقدر لصدق تعريف علم المعاني علي غير ادراك الاصول بحاله
 مدخلة في معرفة احوال اللفظ كالشاهد بقواعد او اصول فربما في العبارة
 في البقا الظاهر ان بقاء بقاؤه القوة القريبة من الفعل والافتقار الادراك بالفعل
 غير راق مع الملكة كما لا يخفى ولا يبعد ان يقال معني كونه وسيلة في البقا انه يصح ان
 يحمل وسيلة اليه وكونه وسيلة لا يقتضي تحقق البقا علي احد هذين بل
 المعنيين اعلم ان تعريف علم المعاني بالملكة والادراك ينتقض بملكة المسائل تقليدا
 وادراكها كذلك مع اننا ليس بعلم بل العلم ما حصل بالاستدلال والعلم تقليدا يسمى
 حاكيا لا عالما صرح به المحقق في شرحه علي المفتاح وحمله علي الادراك جازي
 لانه برحمته كونه معني حقيقيا كما يرجح الاولين القنا علي التقدير او لا اعتداد بها فلا
 يصح تجديد بلاعة المتكلم بملكة توفية حق خواص التركيب له كما يصح بملكة ايراد كل
 كادام مطابقا لمقتضي الحال اذ فرق ظاهر بين كون الكلام مطابقا لمقتضي الحال ومحورا
 لمقتضي خواص تركيب متكلم ليس له خواص ولا اعتداد بخصوصه فهذه مناقشة
 مبنية علي عدم اتحاد المفهومين مسئلة له موضحة اياه فان دفع البحث ودفعه
 بان يقال المراد بتركيب ذلك المتكلم كل تركيب ير عليه وثبوتية حقها ان يأتي بها علي
 وجه لا ياتي لاحد ان يفترض عليه بقوت ما ينبغي رعايته لعالم حاذق بقوانين

الرعاية فلا عبرة بخواص تركيبه فيه انه يتجه ان يقال فلا عبرة لمقتضي
 الحال بالنسبة اليه فلا يورد كلاما مطابقا لمقتضي الحال وان لم يسلّم نحو
 لا يخفى ان المعنى يخص على التعريف يدعي ثبوت الدور فيه ومقام الجيب منه
 بسند اتحاد المفهومين فمنعه الاتحاد خارج عن قانون التوجيه وبطلاله ايضا
 لا ينفع لان التلازم كاف لانها متلازمان علي وجه لا يتجه علي شيء منهما الدور
 وبالمها واحد فالاعتراض نحو لا يقال لكن هذا الاعتراض اذ يكفي فيما هو
 بصدده التلازم فله ان يبدل فمعني توفيقته نحو بان يقول توفيقته خواص بل
 التركيب حقهما وايراد كل كلام موافق لمقتضي الحال متلازما لانا نقول لا يكفي التلا
 زم في رفع الدور لجواز ان يكون احد المتلازمين مستلزما للدور دون الآخر اعترض
 عليه لاحاصل لهذا الاعتراض اذ جواب الشارع لا يتوقف علي فساد هذا المعنى بل علي
 صحة ما ذكره وقولهم لا يفهمه مبالغة لترويج جوابه اذا اريد بالتشبيهات
 فيه انه لا حاجة الي الارادة بعد ان صرح السكاكي بلفظ الانواع اذا اريد بها
 اشخاصها لكن حقيقة اللفظ ارادة الاشخاص ولا صارف عنه فالحق مع كلام الش
 لقرينة اضافة لوفيه ان معني خواص التركيب خواص يقتضيها تركيب يرد
 عليه فلا يلزم ان يكون التركيب من قبيل قتل قتيلا لانه لا يوفي المتكلم خواص
 التركيب البالغ بل خواص التركيب فيصير بليغا بعد توفيقته فالتوجيه ما ذكره
 الش ورد بان السكاكي فيه ان المهم عرف بلاغة الكلام فلا حاجة لعدوله
 عن تعريف المعاني بعد تعريفه ببلاغة الكلام وايضا عادة المصنفين ايراد
 الالفاظ المحتاجة الي التعريف ولا يعد ذلك عبثا فيما بينهم كيف لا وقد ذكر
 المهم ايضا لفظ الحال ويتقضي الحال وهو لفظان اصطلح لاجابان محتاجان الي
 التعريف بما هو المقصود في النصيح بما هو المقصود ونظر وان كان لا يحتاج

الي



الي القرينة علي اعتبار الهيئته لاجراء معرفة المفهوم التعريف والتشبيه لانه
 يحتاج الي اعتبار قيد الهيئته لاجراء تطبيق الكلام علي التشبيه والمجان
 والمحسّنات البديعية التي قد تكون مقتضي الحال لكونه مشتقا اظهر
 ولانه لم يتوجه ولانه لا يتجه اتحاد سبب المطابقة لمقتضي الحال ومقتضي
 الحال وقد يتوهم اشار بقوله يتوهم ان المقدمة التي بنا عليها الدور وهيئة
 لا حقيقة لها متكلم صارف نحو علي تقدير ان يكون صدق المتكلم موقفا علي
 صدق الكلام يلزم توقف معرفة الخبر وصدق المتكلم علي صدق الكلام ولا
 يستلزم الدور ولا يوهّم الدور فوهّم الدور علي هذا التقدير اسقط من ان
 يلتفت اليه وينصدي للجواب عنه وجوابه علي التقديرين ان يعرف صدق
 المتكلم بالاخبار عن الشيء علي ما هو به وحصول معرفته من غير تفعل معرفة صد
 الخبر برب التشبيه بتمامها وان اتحد في التعريف ليس الصدق واقعا في
 التعريفين كما يفيد قوله في التعريفين فيه مسامحة فلا دور لوكالات
 مراد المفترض ان هذا الجواب لا يدفع الدور والدور لازم مع كون المعرف للخبر صدق
 الكلام والمعرف به صدق المتكلم لا يدفعه هذا الجواب والاظهر ان مراده هو هذا
 لا نقول اذا كان صدق المتكلم بعينه صدق الكلام لا يصح ان يعرف بالخبر عن
 الشيء فلا يصح الجواب حينئذ يتعدد الخبر لانا نقول قد اندفع الدور بتعدد الخبر
 واما حديث عدم صحة الحمل فاعتراض لم يحتاج دفعه الي ارتقاب ضرب من الملسا
 تامل وزيد موجود في الخارج نحو ظم كلامه ان الموجود في الخارج ما يكون
 الخارج ظرفا لوجوده لان نفسه وهذا يقتضي ان يكون في الخارج في قولنا زيد
 موجود في الخارج ظرفا لوجوده وذا ليس مقطوعا به بل يحتمل ان يتفلق بنفسه
 الوجود اليه فحينئذ نقول الموجود في الخارج ما كان الخارج ظرفا للنسبة الوجود

محة

اليه لان نفسه الا ان يقال هذا مبني على ان الوجود في الخارج من العوارض
الذهنية لكن لا يخفى انه يدل على دعوي البداهة وفيه بحث كان
قولك في الخارج ظرف الوجود زيد اذا كانت الخارج ظرف الوجود فلا بد من
تحقيق تلك الظرفية ولا شبهة ان كون نفس زيد في الاعيان معناه انه
واحد من الاعيان وليس وجود زيد في الاعيان معناه ان الوجود واحد من الا
عيان نظرية الوجود للاعيان مسامحة ومعناه ان النسبة في ثبوتات الخارج و
واحد منها فكلامة قدس سره كلام ظاهري والتحقيق ما ذكرناه ولا ريب ان
ايضا لان الارتياب والحقا خوات وجود شي لغيره فرع وجوده ههنا
اشكال مشهور وهو ان ما نقرر عندهم ان ثبوت شي لشي فرع ثبوت المثبت
له لا فرع ثبوت المثبت بل المثبت يصح ان يكون عدميا كيف لا ولا ريب في صدق
زيد اعني في الخارج واجيب بان مراده ان وجود شي لغيره اذا كان من قبيل قيام
الاعراض محالها يقتضي ثبوتها صريحا في بعض تصانيفه والكلام ان لم يكن
في ثبوت الاعراض بل اعلم ان تحقيق المثال اقتضاه ولا يخفى انه مع تعدد هذا
التوجيه عن العبارة والمقام يرد المناقشة على مرضه الكلام ووجوده فالأقرب
ان يقال اراد ان وجود شي لغيره وانما طه بالغير يقتضي كونه موجودا باعتبار
نفسه والا كان بالوجود الربطي لان من المستحيل ان لا يكون الثابت لشي ثابتا
بمحمون الثبوت فلم يرد بالوجود في نفسه ما هو المشهور من الوجود المحمول بل
اراد ان كلما يحكم عليه بانه ثابت يحكم عليه بانه ثابت فيكون كل محمول موجود
في الخارج وموجود الموضوع عينه نامل فانه دقيق جدا او كمال دقته خفي
على الناظرين فيه فرع وجوده لا يقال ضمير وجوده راجع الى الغير اعني
اي وجود شي لغيره فرع وجود الغير في نفسه فلا يرد ان ما نقرر ان ثبوت شي

فرع

فرع ثبوت المثبت له لا انه فرع ثبوت المثبت بل المقرر خلافة لا لانه يابى عنه
قوله فيكون القيام امرا موجودا لان القيام مثبت له في قولنا القيام حاصل زيد
بل لقولنا واما حصول القيام له فليس موجودا خارجا لانه لو كان الكلام في الحكم
على القيام لا بالقيام ينبغي ان يقال واما حصول الحصول للقيام تامل
فمستدرك في البيان لجعل قول الشم فاننا لو قطعنا دليلا لقوله فلا بد من
وقوع بيب خارج لم يكن مستدركا فامل بخلاف كون حصول القيام له الى اخره
الا قرب ان يقال المراد ان القيام حاصل لزيد مع قطع النظر عن ادراك الدهن وحكمه
والمراد بالخارج خارج النسبة الذهنية لا ما يرد في الاعيان فيرجع الى ما يجاب به عن
اصل السؤال او يقال المراد ان القيام حاصل لزيد مع قطع النظر عن الادراك ولا حصول
لنسبة مع قطع النظر عن الادراك فيصدق القيام حاصل له في الخارج ولا تصدق
النسبة حاصلة في الخارج وارجاب لانه انما قال رجا للضعف الجواب لانه بعد
حمل الخارج على خارج النسبة الذهنية يرد ان خارج النسبة الذهنية اما الذهن او
الخارج على ما نقرر فيشكل امر الخارج فلا بد في دفع الشبهة من تحقيق ظرفية الخارج
اولا لانه مبني على ان الخارج ههنا محمول على نفس وهو في المتعارف اخص منه
بان ليس المراد لحو لو كان المراد ما يرد في الاعيان لم يشمل البيان القضايا الذهنية
بل تكون داخلية في الافشا لانه ليس لبيته خارج يرد في الاعيان لبيته ان
النسبة لا يخفى ان المراد بالخارج في تقسيم الكلام ليس ما يرد في الاعيان فما اجاب
به رجا هو الحق وانما رغبة المحقق لانه لا بد في دفع الشبهة لانه اذا قلنا زيد موجود في
الخارج في القضية الخارجية لا شبهة انه جعل الخارج بمعنى الاعيان وانما يحل بهذا
الجواب وكأنه لم يحمل كلام الشم على هذا الجواب مع انه يتم قوله فاننا اذا قطعنا عن غير
نفس حينئذ اثار لجملة على الجواب النافع الي هذا الخبر الضمني الذي هو

اما قولنا مسمى بالشهادة او ما يدل عليه ذلك الخبر عرفا وهو انه صادر عن عالم
ومواطاة قلب وقوله فلا نظر اما باعتبار انه يسمى غلطا فظاهر واما باعتبار منع
اعتبار المواطاة فلان الاشتراط بحسب العرف ثابت تبادر منها فيه انه لو
تم ما ذكره من التبادر لكان المستفاد من قولنا الرضرب زيدا نفي قصد الضرب
لانفي الضرب مطلقا عن قصد يقتضيه ان العرب تستعمل قدم الا
ستعمال علي النقل فتبيننا علي المناسب ذلك لان الاستعمال سابق علي النقل
ووجه ما ذكره الشئ ان نقل ائمة اللغة اقرب اليها وهذا الخاف فيه بحث لان
مجرد استعمال العرب ونقل ائمة اللغة بعد تسليم انه داخل في مفهومه غير كاف
لنا لانه خلاف الاصل ولا يدل من دليل يدعو اليه في هذا المقام علي رعم هذا
الغاييل فيه ان رعم الغاييل لا يوجب البحث لو كان مخالفا لما عليه القوم حيث انفقوا
علي ان المركب التام انما خبرا وانتفاقا لاحتمال الثاني ليس بشئ والاحتمال الاول
قوي لكن لا يرفع الغاييل من المحققين علي ان قول التام بمترلة الخات الطيور وليس
بخبر ولا انتفا هذا او كلام المجنون كالنسيم يبطله قطعا له مبطلان عدة
مثل كون احدهما ما يصح الاقتصار علي افادته دون الاخر والكون معلوما تصوريا
او تصديقا وصالحا للحكم عليه وبه او غير صالح لافرق بينهما فيه انه لو
كان المراد بقوله لا فرق نفي الفرق الخاص لم يصح قوله الابانه لانه لا يستفاد
من المستثنى الفرق الذي يختلفان به في الاحتمال وعدمه ويحتاج دفعه الي
التكلف اما ان يقال هذا الكلام من قبيل ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم
او ليس المقصود بالفرق المنفي المخصوص بالعام واختصار الفرق فيما ذكر كتابه
عن نفي الفرق الخاص لا عن جميع سوي ما استثناه نامل بل عن خصوصية
الخبر ايضا فيهم ليعظم ان الباعث علي حمل الاحتمال علي ما ذكره توقف استقامة

التعريف

التعريف عليه وليس كذلك بل معنى الاحتمال عند المتطمين ذلك كما في ثم المطلع
في مباحث القضايا ليندرج في تعريفه لا لا يتوقف اندراج هذه الاخبار
في تعريف الخبر علي ان يراد احتمال الصدق والكذب بالنظر الي مجرد ماهية الخبر بل
يكفي ان يراد الاحتمال بوجه ما يكون اندراج زيد قائم لاحتماله بالنظر الي
خصوصه واحتمال خبر الله تعالى بالنظر الي خبره عن خصوص المتكلم فاجتماع
التقيضين محال لخبره عن خصوص الطرفين نظرا الي خصوصياتها ظاهر
السابق واللاحق ان ضم خصوصياتها للاخبار فيكون بيانها خاليا عن وجه قطع
النظر عن خصوص المتكلم والمخاطب ونفس الخبر اعني ثبوت شئ بشئ بوجه
علي قوله ثبوت شئ بشئ ان ماهية الموجبة وقوع ثبوت شئ بشئ الا ان
يقال اراد به ان مضمون المحمول ثابت للموضوع لا النسبة الحكيمة فيكون محصلة
وقوع ثبوت شئ بشئ وهذا يحصل الموجبة الجمالية دون المتصلة والمنفصلة
وهو ظم وكذا قوله او سلبه عنه ثم قوله او سلبه عنه لا يشمل رفع الايجاب لانه
ليس سلب المحمول عن الموضوع والمنقح المشترك بين جميع الاخبار شئ معلوما
الصدق في ملاحظة هذين المضمومين تمنع الاحتمال واجيب بان جعل المثبت
والمثبت له امرين عامين من ضيق العبارة ويجب التبريد عن هذا الصوم ايضا وهذا
الجواب ليس بشئ لانه لا يفتح الحال والمقصود من هذا التصوير توضيح الحال بل الجواب
ان الشئيين ههنا ليسا عامين بل مبهمين والمراد انه لوحظ مفهومهما باعتبار
انهما ثبوت شئ منهم شئ مبهم وقد يقال ثبوت شئ بشئ وسلبه عنه مع قطع
النظر عن الواقع يحتمل الصدق والكذب للماهيات في كون الاحتمال لازما ماهية
الخبر لكانها منع لانه لازم لها من حيث انها حكيمة عن نسبة في نفس الامر
ببديل احوالها وهذا ليس الاندراج حال هو المعلوماتية من خارج النقط بحال



هو الموصوف من نفس اللفظ ويحتمل ان يكون مرادها ان المعلومات ليست
بماقة عن الاحتمال في النسب التعيينية لان تبدل حال المعلومات لا يوجب
اختلاف الحكم الثابت له في حد ذاته وهو عدم المنع عن الاحتمال وان احد هما
من الاخر وايضا المدعي الاحتمال لا الاحتمال عند العالم وكل احد وان اراد ان
النسبة لا يقال هذا الاحتمال لا تساعده العبارة اصلا فالترديد قبيح لانا
نقول يحتمل ان يجعل من الشيء الاول من التردد ويحتمل ان يجعل للتعين وهو
مبني الشك الثاني وهناك شك ثالث يشترك مع الثاني في البطلان لو يفرض
له وهو ان يراد النسبة المعلوماتية للمخاطب لا يحتمل الصدق والكذب نظرا الي
مجرد ما هيئتها والحق ان يقال اعلم انه يمكن تطبيق كلام الشك على الحف
الذي ذكره بان يقال مراد الشك ان المقادير المركبة التعيينية النسبة من حيث
انها معلومة للمخاطب والنسبة المعلوماتية من حيث هي انها معلومة للمخاطب الصدق
والكذب لانها اذا اقيدت من حيث انها معلومة لانكون حكاية عن نسبة خارجية
وانما تكون النسبة الذهنية مشفرة بنسبة خارجية اذ لم توجد في الكلام
من حيث انها معلومة للمخاطب ثم انه يمكن بيان كلام البعض على وجه لا يوجه
عليه شيء وهو انه اراد ان احتمال الصدق والكذب مشترك بين الخير وغيره من
المركبات وان كان رجوعهما في الخير الى النسبة الذهنية وفي غير الخير الى ما يلزم
النسبة الذهنية من الخير يشتر من حيث هي ان اراد بقوله هي هي
الخير يد عن جميع الخصوصيات ففيه ان الاشعار لا يقتضي التبريد عن جميع الخصوصيات
بل مع علم المخاطب بخصوص الاطراف ايضا تشتر فلا وجه للتعين وايضا مع
التبريد عن الخصوص لا يبقى الاثبات شيء او سلب شيء عن شيء فليست
هناك نسب اخر وان اراد بقوله من حيث هي هي ما يقابل الاشعار باعتبار اللازم

كحائي

كحائي النسب التعيينية والاشائية فلا يصح قوله فلذلك احتملت لان النسب الخبر
من حيث هي هي هذا المعنى لا يحتملها ويمكن اختيار الشك الاول وجعل التكنة في
التعريف ان الكلام فيه وحمل النسب على ما فوق الواحد واختيار الثاني وحمل قوله
احتملت على انها احتملت بشرط التبريد على ما سبق فان قلت يصح ان يكون الاشعار
سببا للاحتمال لان الاشعار بوجوده ملاحظة خصوص الطرف والمكالم ولا احتمال
قلت الاشعار مقتضى وفي ملاحظة الخصوص يمنع مانع ولا بد من رفع المانع مع وجود
المقتضي فلذلك احتملت فيه انه ينافي كونه النسبة من حيث ذاتها مع قطع
النظر عن جميع العوارض محتملة بل النسبة محتملة من حيث هي هي مبروزة للاشعار
وان كان الاشعار عارضا لها لاذاتها ولا تطابقها اعترض بان المركب الخبري الإيجابي
يشعر بنسبة خارجية هي الوقوع والسلب بنسبة خارجية هي الوقوع فكيف يتصور ان
لا مطابقة قلت يتصور بان لا تحقق النسبة الخارجية كما دل عليه كلامه حيث قال فان
كانت النسبة الخارجية المشعرا واقعة كانت الاولى صادقة والاكاذيب لكن على هذا
معني مطابقة النسبة الذهنية يعني تحقق النسبة الواقعة وعدم مطابقتها بمعنى
عدم تحققها لانها لا تتطابق في الكيفية والموافقة فيها على ما اشترى بالاحتمال ان يقال
النسبة الذهنية تشتر بان بين الطرفين نسبة خارجية وهي تطابقها فان تطابقها
بان توافقا في الكيفية فصادقة وان خالفها بان خالفها فيها فأكاذيب فقد
اعتبرت بينهما نسبة ذهنية الفرق بين النسبة الذهنية والخارجية مجردا لا
اعتبار استلزاما عقليا ولا خارجيا لكن النافع في الاحتمال العقلي فلذا احسن النبي
به وهو معني الاحتمال عند المنطقيين كما في قضايا شرح المطالع وهو معني الاحتمال
في هذه المقام والافلااحتمال لا يقتضي التجوز على السواء كيف وقد يوصف بالراجح
والمرجوح ان لا يوصف شيء وان لا يكون المعلوم للمخاطب الاما هو ثابت

Copy University

فالتسبب الخبرية تستمر حيث هي ما يوصف باعتبارها بالمطابقة والمطابقة المحقق الواقعي المختصرات احتمال الصدق والكذب انما هو فيما لا يمكن ان يجامع الواقع لا محالة فلا معنى للاحتمال فيه وما يمكن ان يجامع الواقع هو ما يعلق به الإيجاب او السلب لان الاتباع لا يجامع الواقع اذا كانت لا وقوعا والسلب لا يجامع الواقع اذا كان وقوعا فكل خبر يحمل المطابقة واللامطابقة واما الامور التصورية فتجامع الواقع ولا تخالف واقعا لانك زيد الفاضل فذلك التصور يحمل ان يجعل طرفي التقي تقول زيد الفاضل ليس بوجوده فيوافق عدم ثبوت الفضل لزيد وان يجعل طرفي الاثبات فتقول زيد الفاضل موجود فيوافق ثبوت الفضل لزيد وكذا النسبة الانسانية في اقرب مثلافاته لتتحصل الانصوري فيمكن ان يعامل به ما يوافق الوقوع وما يوافق الال وقوع وهذا تحقق ان التصورات لا تجري فيها المطابقة واللامطابقة واما التقيدية فانها تشير الى نسب تجريبات بين النسب التقيدية والانشائية فقابا لاء شارة وعدمها وليس بذلك والنسبة الخبرية التي تستلزمها الانشائية اما في الاستفهام والامر والنهي والترجي ثبوت المسند للمسند اليه بالامكان اذ لا تجري هذه الامور في المحالات وفي التخي والتخي والامر والترجي انما ليست بواقعة اذ لا تجري هذه الامور في الوقعات على حين غفلة الظاهر ترك عن الان يقال انها بمعنى في ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر يمكن لا تخفى عليك ان اضافة اللازم الي الخبر لم تنف حينئذ خالفنا عن التكليف بل صار لازما له في حين صدوره عن الخبر لا مطلقا ويحمل ان يدبر هذا فيما اشير اليه بلفظ يمكن عبارة عن المعلوم اي عبارة عما هو المعلوم في تقرير المص فلا يرد انه جعل اللازم علم الخبر ولم يقتصر بعلق العلم بذلك العلم حتي يكون اللازم عبارة عن المعلوم والاوجه انه جعله معلوما لان نسبته الي الخبر انما هو باعتبار المعلوماتية فاما الذي نسميه علما فهو الذي يكون

اثر الخبر

اثر الخبر باعتبار انه علم لا باعتبار انه معلوم فيرجع حينئذ تفسير ما لزومها الي ما ذكره وذلك لانه لا يصح ان يرد ان الحكم اي تحققه يستلزم كون الخبر عالما لان تحقق الحكم لا يستلزم الخبر فضلا عن ان يستلزم كون الخبر عالما ويمكن ان يتكلف ويقال لازم فائدة الخبر كون الحكم عالما بالحكم والمراد بقوله كون الخبر كون ذات الخبر ومن يصبر مخبرا بعد الاخبار فقد ظهر تفسير رابع لفائدة الخبر ولازمها ويمكن ان يجعل اللازم والفائدة معلومين ويكون اللزوم باعتبار العلم بالفائدة ونفس اللازم وكأنه مراد الشارع حيث جعله منافيا لتفسير المص ولزم جعله منافيا لتفسير المفتاح فقد ظهر احتمال خامس للزوم والفائدة فيتم به مقصود السائل وايضا لا معنى لقوله ويمكن ان يقال مع انه يعينه ما ذكره المفتاح لغوان التناسب فان احدهما علم والاخر معلوم واحدهما بالنسبة الي مخاطب والاخر بالنسبة الي المتكلم واحدهما بالنظر الي الحصول من الخبر والاخر بالنظر الي الحصول لان الخبر ومن وجود البعد ان ينظر الي المقام حال المخاطب في اللازم من كونه منافيا لتفسير المص لا بمجرد ما صرح به وان احتمل ولذا اورد لفظ كان وله منافاة ايضا مع تفسير المفتاح ينبغي ان يجعل هذا ايضا من اشارات لفظ يمكن فلاحته له اصلا قوله فلاحته له اصلا وقوله فلك ان تتكلف تتدافع الان يقال قوله ولك ان تتكلف في معني الا ان يتكلف والمراد بالتكلف التكلف مع التعسف والافني تفسير المفتاح ايضا تكلف في اللزوم وانما جعل هذا انفسا لان فيه تكلفا في اللزوم وقواما للمناسبة بخلاف تفسير المفتاح اذ ليس فيه الا التكليف ولك ان تناقش بان فوائد المناسبة في هذا التفسير يعارضه كثرة التكلف في توجيه المفتاح لان كون الخبر عالما ليس لازما وبعد جعله لازما باعتبار العلم ليس لازما لفائدة ففي اطلاق اللازم واصنافه الي الفائدة تكلف بخلاف هذا التوجيه فانه ليس التكلف باعتبارها الا في الاضافة فامل لا يستلزم

الخبر لا يستلزم علم الخبر فضلا عن الخبر فضلا عن ان يستلزم
المخاطب يكون الخبر عالما بما بينته بين العلم بالغاية اي بين العلم بالغاية ونفس
لازمها ولا يخفى ان نفس لازمها في العكس العلم يكون المتكلم عالما او التصحيح باعتبار
اللزوم بين العلم بالغاية ونفس كون المتكلم عالما بالصواب ومعلوم لازمها فكانه اراد
نفس لازمها في التفسير الثالث وفيه بعد جدا او اراد نفس لازمها باعتبار العلم لانفس
ما سمي لازمها ولو قال ونفس لازمها لكان واضحا بل الحق ان العلم الخفي الموافق
اطلاق العلم على الظن والجهل المركب والتقليد مخالف للمعروف والمنفعة والشرع وواقفة
المصفيه ويؤيده انه جعل العلم من افعال اليقين ان المتكلم معتقد للحكم فيه
تظن لانه اذا توقف للحصول الغاية من الخبر على اعتقاد ان المتكلم معتقد للحكم فلم
تحصل الغاية من الخبر بنفسه بل من مجموع الخبر واعتقاد ان المتكلم معتقد له لا نقول
حصوله من الخبر بنفسه بمعنى ان الخبر منحصر صورة الحكم فيعتقد هذه المخاطب لمعرفة
اعتقاد المتكلم لانا نقول فيجمع ان يخصص اللفظ بصورة الحكم فيعتقد هذه المخاطب لبداية
عنده فان يعرف ان المتكلم غير عال به بل الوجه ان يقال اعتقاد ان المتكلم عال به
اي يحصل من الاخبار فلذا جعل الغاية في هذه الصورة حاصلة من نفس الخبر
والظاهر ان المراد هو الاول لان المتبادر من الجاهل الجهل من كل وجه وهو الجهل البسيط
لانه صرح به المفتاح وهذا الكتاب اختصار له لجواز ان يكون هذا احد ولا عما في المفتاح
والاظهر بقاؤه على عمومته لئلا يحتاج حواله الثاني على المتأينة واقوي ما يدل
علي ان الجاهل ههنا مخصوص بالجهل انه جعل من امثلة تنزيل على المنكر منزلة
المنكر العالم بالحكم هذا ولا يخفى ان قوله وقد ينزل العالم منزلة الجاهل دفع لما يتوجه
علي قوله لاشك ان قصد المخبر اعادة المخاطب لحيث انه قد يكتفي بالخبر الى العالم ولا

يصح

يصح فيه شئ من الافادتين فلا يصح المحرر وان الفرض منه ذلك لوجب ان يذكر في اخر
الكلام علي خلاف مقتضى الظن ولا يخفى انه حينئذ لا يناسب تخصيص التنزيل
بالحالي كما فعله تأمل لانها العدة الكبرى او تقول ذكر الغاية على سبيل التمثيل
فلا تخصص في الذكر اي ما رويت حقيقة او ما رويت في عين الكثرة اذ
رويت عن كعك او ما رويت علي قدر قوتك اذ رويت وجريان التوجيه الثاني مما
ذكره في جميع الافعال لا يرد كما نرى لانه خصه في هذا المقام بالذكر لانه مما يتلحق با
لقول دون غيره والاوجه ان من قال ذلك لم يبين امره علي مذهب الشاعر حتي
يكون ما نبي به جاريا بل اراد ان في هذا الفعل ليس للنبي صلي الله عليه وسلم الا
الكسب الذي قال به الاشعري في جميع الافعال وماله وما رويت حقيقة اذ رويت
صورة وما رويت حقيقة اذ رويت صورة وفيه وقيا علي حذوه انه ليس
بالكلام حينئذ من تنزيل وجود الشئ منزلة عدم بل علي مقتضى ظاهره فالوجه
المراد في الرمي مطلقا لانه لم يكن منه حقيقة او تأثير اقل الرمي صورة او
كسبا منزلة عدم لحلوه عن اثر الرمي ومقتضاه ولصرف وجه كلامه الي هذا
الخمسة فلا تغفل من التصديق بالنسبة الحكمية لوانما قال بالنسبة
الحكمية فيما بين طرفي الجملة ليجز المنكر لانه يخلو عن التصديق بالنسبة الحكمية
الملقاة لكن لا يخلو عن التصديق بالنسبة التي بين طرفي الجملة لان الطرفين مشتركان
بين الإيجاب والسلب ولم يصدق بشئ من وقوعها لا يقال يدخل في تعريف
المتزدد من تصور النية من غير تردد فيه وفيه ان تصور النسبة علي وجه يكون
مورد الحكم لا يتصور بدو التصديق او التردد لان تصور النسبة علي هذا الوجه
المعرفة حال الطرفين فاما ان يعرف او يكون عاليا بتلك المعرفة تأمل وانما
انحصر في اداجري علي مقتضى الظن يدل عليه ما سياتي بظاهرة وعن تصور

معاً يلزم منه ان يلغوا قول المصنف عن الحكم والتردد فيه واما ان يكون خالياً عن
التصديق ينبغي ان لا يراد التصديق والتصور ما هو المشهور من قسمي العلم بمعنى
الصورة الحاصلة فانه ينتقض كلما ذكره في التفسير وبيان الانحصار بما اذا انفي الى
المخاطب ما لا يعلم الا بالعلم المحضوري وظاهر ان عكسه محال طهوره استحالة
عكسه ينافي ما حقيقة في بعض نصوصه ان غير النسبة عن الوقوع والوقوع حقي
حتى انكرها القدام وحصرها في ثلاثة اقسام ان يكون مصداقاً لكونه
مصداقاً لهما احتمال عقلي يصح المحصر بعد بطلانه فيجب ان يفرض لبطلانه كما يفرض
لبطلان الخلو عن التصور دون التصديق الا اذا اجري الكلام الخوازي اذا اجري
الكلام علي خلاف مقتضى الظن لا يكفي الكلام علي العالم للاخبار بل للتوحيج بمخالفة
مقتضى العلم في الخلو والتردد والانكار فالمحصر مطلقاً في هذه الثلاثة لان الكلام
مع العالم لتزويله منزلة احدهما واعتبار هذه الاحوال الخيرية الاشارة الي تحقيق
ما يدل عليه ظاهر كلام المصنف في اختصاص الاحوال الثلاثة بالفائدة حيث قال فان
كان خالي من الحكم والتردد فيه من الذهن ولم يقل من الحكم او لازمه واذ انتم الجريبات
في اللازم فالوجه ان يراد بالحكم اعم من اللازم والغايد لا شترهما في الحكم او يراد
بالحكم الفائدة ويكون ظهور الاحوال في الحكم داعياً الي تخصيصه بالبيان فيمكن
اعتبار الحلوه اي بحسب الظن ليظهر الفرق بينه وبين ما يقابله لان اعتباره يمكن
لكنه خلاف الظن كما استعرفه نقول له زيد قائم بلا تأكيد اذا اعتبر تردد المخاطب
وانكاره في لازم الفائدة فتوكيده لازالة انكاره يرد به بالقاء ما يدل علي علمه
من اقامة علمه علي ما القاه وبيان لوازم الملقى وكثير ما يري المرامي لعلمه بشي
يفعل ذلك فلا يجري في اللازم اي بحسب الظاهر والاقتلايم ما استدل به عليه
لكن التأكيد بحسب الظاهر ارجحاً يعني وضع التأكيد لتأكيد ما دخل للتأكيد

لازمه

لازمه فهو يرجع الي ما دخل عليه وانما يتوسل بالفائدة الي تأكيد اللازم كما توسل بالقائمه
الي اعتبار اللازم فيجعل تأكيد الحكم المعلوم للمخاطب دليلاً علي صدق الرغبة في الفائدة
ويجعل صدق الرغبة دليلاً علي العلم به البتة فافهمه بقاؤه وادانكاره فيه بحث
لجواز ان لا يكون الامتناع بهذا اللفظ من دون معرفة مفهومه او انكار
في ذلك فلا معنى للتأكيد وفيه ان مقتضى الظاهر التأكيد ولو ترك التأكيد لكانت
لتزويله منزلة غير المنكر والمتردد لان الحكم بحيث يزول انكاره او ترده فيه مجرد
القائه وفي مثل هذا الصورة لا يستقيم التأكيد بل يجوز الجريان علي خلاف مقتضى
الظاهر فان تأكيد هذه زيادة علي ما سياتي لتحقيق ما سياتي عن
صدق رغبة وفور اعتقاد فتأكده بحسب الظاهر يرجع الي فائدة الخبر من افادة
علمه وكماله من صدق الرغبة وصار وسيلة الي ارادة الانكار فوجع التأكيد الي اللازم
مرفوعاً عن الظن ثم الظن ان هذه اينا في ما سبق من اختصاص صحة الاعتبار من
الخلو وعدم الصحة بما يقابله فانه يدل علي عدم صحة الاعتبار في الجميع بلافقار
ويجاب بانه رجوع عما سبق ولا يخفى ان السوف لا يساعد ويمكن ان يقال ان السابق
دل علي التفاوت في الاعتبار وهذا يدل علي انه بعد الاعتبار لا تفاوت بين الاحوال
الثلاثة في ان الاربي في التعبير ما يعيد هاضماً وقصداً فيكون حينئذ ذلك
فائدة الخبر هذا اينا في قولهم ان قصد المخبر خبره افادة المخاطب اما الحكم او كونه علماً
لان القاء الخبر لا فائدة اللازم اما مع الخالي او المنكر والسائل واعتبار هذه الثلاثة با
لتفصيلين الي اللازم لا ينبغي تأمل مطلقاً فيه لمعرفت فيه بحث البحث
فيما صرحوا به لانه خلاف الواقع من محاسن اينا في كلام الشيخ اولاً فلا بحث في كلام الشيخ
وكلام الشيخ يدل الي اخره في دلالة كلام الشيخ علي جواز ان يقال انه صالح بحث لانه
لا يجوز ان يكون معني قوله وهذا مما قيل له اي انه صالح في جواب كيف زيد مما لا قابل

به وللنقله احد في الجواب او انه صالح في الجواب مما لا فيل ولا معترف به الا انه حكم
 لما كان نفي ان يراد مجرد الجواب اصلا موافقا لان يجوز ان يصحح ذلك الوهم ببيان
 لمخص مقالة الشيخ فلا يرد ان البحث مستغن عن قوله الا انه حكم فهو مستدرك فيما هو
 بصدده هذه المخص مقالة يمكن دفع البحث بان المطلوب هو التصور لكن طريق افادة
 هذا التصور تصديق وحكم مجري فيه اعتبارات الحكم اذا قيل ان زيد فالمطلوب تصور
 المكان الخاص وطريق افادته ان يقال هو في الذات ولما كان الاصل اي السابق
 في الحصول المتطور حين طلب التصديق الثاني ما هو المطلوب هنا التصور يقال
 لو كان جعل ان زيد طالبا للتصور لما ذكره لم يصح جعل هل البسيطة طالبة للتصديق
 فان قولنا هل زيد موجود مسبوق بالتصديق يكون زيد اير بين الوجود والعدم
 متصفا باحد هما الاحالة وانا اقول لا يخص اللزم بما ذكره بل يلزم ان لا يكون هل المركبة
 ايضا طالبة للتصديق فان هل زيد في الدار مسبوق بالتصديق يكون زيد في مكان
 وهل زيد قائم مسبوق بالتصديق يكون زيد متصفا بالقيام او القعود او الا
 صطجاع بل القيام او عدمه وهذا مشترك في جميع ما استعمل فيه هل ثم اقول معني
 كون الاصل التصديق الاول ليس مجرد كون الثاني مسبوقا بالاول بل ان السائل يطلب
 الثاني مع افادة انه صاحب التصديق الاول فيبرز سؤاله في معرض انه طالب تخصيل
 وتقييد للتصديق الاول وفي قسمي هل لا يكون السائل كذلك بالاستفرا
 ثم ان اشتراط الشيخ كلامه سابقا دل على ان اشتراط الشيخ في وجوب التاكيد
 ونفيه وانما يصح هذا العلم بكن اشتراط الشيخ في وجوب التاكيد حصول
 اصل التصديق يقال قال تعالى انما بقرة صفراء فاقع الالية في جواب بين لنا
 ماهي مع ان ما يطلب التصور وجعله محرجا على خلاف مقتضى الظاهر خلاف الظم
 الي المتردد السائل ولم يقيده بان يكون للسائل على خلاف ما انت تجيبه
 به فاعتبار



به فاعتبار التقييد في كلام القوم خلاف الظم ولا يوجه ما جعله الشيخ باعتماد
 استقامة صالح في جواب كيف زيد ونحن نقول انهم اطلقوا السائل المتردد ولم
 يقيده بان لا يكون بحسب الظم سائلا عن التصور الا ان يقال لما قالوا المطلوب
 التصور فالمتبادر في كلامهم عن السائل عن الحكم غير هذه الصورة فامل
 وايضا ما ذكرناه ان السبب بما قالوا ان السؤال عن السبب الخاص بالحوالات
 لا يقتضي ان المتردد في الخاص ولا يقتضي كون السائل حاكما بخلاف الجواب وتقييد